حِـمًى لاَ يحلُّ الـدهرَ إلاّ بِأمْـرِنَا وَلاَ نَسْـأَلُ الأَقْوَامَ عَهْـدَ المَوَاثِقِ(*)

وما ذكـرناه هو مذهب بعض الكوفـيين، وحكوا أن ذلك لغة لبـعض العرب. وإنما قلبت الواو في واحـده ياء لسكونها بعـد كسـر وهو بعض الياء، وكـان ذلك أخف على اللسان إذا كـان العمل من وجه واحد حيث إن الخـروج من الكسر إلى الياء أسـهل على اللسان من الانتقال إلى الكسـر بعدها واو[1] وقد زال الثقل في الجمع -كما ذكـرنا- فإن كانت الواو في المفرد متحـركة نحو طويل، صحت ولم تعتل في الجمع، ومع ذلك فقد ورد إعلالها في قول بعضهم[2]:

تَبَـــيَّنَ لِي أَنَّ الـقَـمَـــاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِـزَاءَ الرِّجَـالِ طِـيَـالُهـا(**)

فقلبوا الواو ياء لتحـركها بعد كسرة وكان ذلك أخف عليـهم من كسر بعده واو وليس ذلك عن قـوة علة إنما هو للجـنوح إلى خفـة اليـاء مع أدنى سـبب، وهو التطرق إليها بالكسرة طلبًا للاستخفاف لا عن وجوب قياس.

وقد وصف بعضهم ذلك القلب بأنه شاذ وقليل[3].

وعزاه آخرون إلى أنه قد جاء على قياس لغة لبعض العرب وهم بنو ضبة[4].

الإعلال بالنقل

- الخلاف في تصحيح اسم المفعول من الأجوف الثلاثي العين:

تصحـيح عين الواوي من اسم المفعول من الأجـوف الواوي قال فيـه المبرد: إن النحويين البصـريين أجمعين لا يجيزون ذلك - ولـست أراه ممتنعًا عن الضرورة إذ

---

(١) شرح المفصل ١٠: ٨٨. (٢) شرح المفصل ١٠: ٨٨.

(٣) شرح المفصل ١٠: ٨٨ وشرح التصريح: ٢: ٣٧٨ ومابعدها.

(٤) البحر المحيط ٣: ١٧٠.

(*) البيت مع آخر قـد تحدثنا عنه فيما سـبق، وهو من شواهد النوادر: ٦٤، شرح الشافـية ١: ٢١٠، وقد نسبه أبو زيد إلى عياض بن درة -شاعر جـاهلي- والدين: الطاعة. والغلبي: المغالبة. ويرى لنا: عرض لنا ومصـاب: اسم مكان من صابه المطر إذا مطر، والصـوب: نزول المطر. والبوارق: جـمع بارقة وهي سحابة ذات برق.

(**) البيت لم ينسب إلى أحد، وهو من شواهد شرح المفصل ١٠: ٨٨. والقماءة: مصدر قمأ الرجل وغيره إذا ذل وصغر. وطيالها: ضد صغارها. والشاهد: قلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها.

كان قد جاء في الكلام مثله ولكنه يعتل لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على «فِعْل» فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء قولهم: النوور، وقولهم: سرت سوورًا، ونحوه.

قال أبو ذؤيب:

وَغَيَّرَ مَاءَ المَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُه كَلَوْنِ النَّؤُورِ وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُها(*)

وقال العجاج: كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنَ الغَوُور(**).

وهذا أثقل من مفعول من الواو لأن فيه واوين وضمتين وإنما ثم واوان بينهما ضمة(١).

قال النحويون عن رأي المبرد هذا:

أنه خالف القياس والسماع وأنه في الخطأ بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول به(٢).

أما سيبويه فقد قال: وقالوا: مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل.. ولا نعلمهم أتموا في الواوات(٣).

ولا تعارض بين النصين، فالأول: يجيزه قياسًا. والثاني: يثبت عدم السماع.

والحجازيون: يعلون اسم المفعول من الأجوف الثلاثي يقولون: مبيع، مدين، مصون، مقود، معين، مسير، وطعام مزيت، وبر مكيل، ومخيط، ويوم مغيوم، ومعيب(٤).

أما التميميون: فإنهم يصححون ما جاء على وزن مفعول من بنات الياء فيقولون: معيوب، مخيوط، مكيول، مزيوت، مبيوع، ومسيور به.

---

(١) المقتضب ١: ٢٤٠، المنصف ١: ٢٨٥.
(٢) المنصف١: ٢٨٤- ٢٨٥.
(٣) الكتاب٢: ٣٦٣ وما بعدها.
(٤) الأمالي الشجرية ١: ٢٠٩.

(*) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي - ديوان الهذليين: ٢٤. المرد: ثمر الأراك. والنؤور: دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم. الأدماء من الظباء: البيضاء التي تعلوها جدد فيها غبرة، فإن كانت الظباء خالصة البياض فهي الآرام. وسارها: أصله سائرها بمعنى باقيها فحذفت العين.. ويروي: وسوّد بدل: وغيّر.

(**) البيت من أرجوزة للعجاج في وصف جمل وبعده:

بعد الأنى وعرق الغرور قلتان في لحدي صفا منقور

روى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: سمعت بعض العرب يقول[1]: وكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَة(*).

وقال علقمة بن عبدة:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدّجْنُ مَغيُومُ(**)[2]

وقال العباس بن مرداس:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَأَخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ[3](***)

واختلف النحاة في المحذوف حينئذ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول لأنها زائدة والتي قبلها أصلية فكانت الزيادة أولى بالحذف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوفة هي عين الفعل لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حرك لالتقاء الساكنين[4].

أما اسم المفعول الواوي: فقد سبق أن الحجازيين يعلونه وينقصونه أما إتمامه: فقد نص أكثر النحويين على أنه لا يجوز قالوا: فإذا كان من الواو لم يتموه لا يقولون في مقول: مقوول، ولا في مصوغ مصووغ ألبتة. وأنكره أبو علي الفارسي وقال: أنه خطأ[5].

---

(١) المنصف ١: ٢٨٦، الممتع في التصريف: ٤٦٠.
(٢) شرح الملوكي ٣٥٣.
(٣) شرح التصريح ٢: ٣٩٥.
(٤) المقتضب ١: ٢٣٨.
(٥) المنصف ٣: ٢٨٣.

(*) البيت لم ينسبوه إلى قائل معين، ولا تكملة له معروفة، قال ابن جني: وأنشد أبو عمرو بن العلاء وذكر البيت- الخصائص ١: ٢٦١. وقيل: بل هو لرجل من تميم. والمعنى واضح.. والشاهد في مطيوبة.. حيث جاءت على الأصل كمخيوط وهو مأخوذ من الثلاثي طاب واسم المفعول يطرد قياسا من الثلاثي على وزن مفعول ولا حجة لمن ردها إلا أن الاستعمال قد جرى على إعلالها مثلها.

(**) نسب البيت إلى علقمة بن عبدة الفحل. وقبل البيت:

كأنها خاضب زعر قوائمه أجنى له بالوى شرى وتنوم

والشعر في وصف الظليم. والدجن: السحاب والمعنى واضح والشاهد: في مغيوم: حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي، والمشهور إعلاله بعد النقل والقلب.

(***) نسب البيت إلى العباس بن مرداس الصحابي الجليل. ومعيون: من أصابته العين أو أصيبت عينه. والشاهد في معيون: حيث أتم اسم المفعول من الثلاثي وأبقاه على الأصل مع أن الاستعمال قد جرى في المعتل على غير الأصل.

وقال آخر: وهو شاذ في القياس والاستعمال جميعًا[1].

وكذا تبعه ابن عقيل فحكم عليه بالندور[2].

وخصه الأشموني: بالشذوذ، وقال: أنه لا يقاس عليه[3]. وذهب الرضي إلى أنه قليل[4].

وفي الأمالي: وأجمع الفريقان على نقص ما كان من بنات الواو إلا ما جاء على جهة الشذوذ، وهو قولهم:

ثوب مصوون، ومسك مدووف... إلخ.

وانفرد أبو العباس محمد بن يزيد: بإجازته في الضرورة والمعروف أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها[5].

وجميع هؤلاء لم ينسبوه إلى معين من قبائل العرب حتى ابن هشام لم يحدد من هم أولئك العرب الذين التزموا جانب التصحيح في اسم المفعول من الواوي حيث قال: ... وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون، وفرس مقوود[6].

ونرجح أن التامة الواوية والتي جاءت مهملة العزو في كتب العربية هي لتميم، ومما يؤيد هذا الزعم ما يأتي:

١- قال ابن منظور: رجل معود، ومعوود، الأخيرة: شاذة وهي تميمة، فقد وردت صيغ عنهم تفيد أن تميما يصححون الواو أيضا، وقد ورد له قول الراجز: وَالْمِسْكُ فِي عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ(*).

٢- وعن ابن الأعرابي: وثوب مصون على النقص، ومصوون على التمام، الأخيرة نادرة وهي تميمية[7].

---

(١) الخصائص ١: ٩٨.
(٢) حاشية الخضري ٢: ٢٠٥.
(٣) حاشية الصبان ٤: ٣٢٠.
(٤) الأمالي الشجرية ١: ٢٠٩، شرح الشافية ٣: ١٤٦ وما بعدها
(٥) المقتضب ١: ١٣٧.
(٦) شرح التصريح ٢: ٣٩٥ وما بعدها.
(٧) اللسان ٤: ٣١٤، ١٧: ١٨. ط: بولاق.

(*) البيت من شواهد المقتضب ١: ١٠٢، اللسان ٤: ٣١٤. الخصائص: ١: ٢٦١.. المسك: معروف وكذا العنبر، ومدووف: أي مخلوط أو مبلول، والنحاة العرب قد اختلفوا في المنقول عن بعض العرب من الواوي العين حيث أتمه بعضهم في اسم المفعول والأكثرون على منعه.

٣- وروى الفراء عن الكسائي: أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حلي مصووغ، ومسك مدووف، وثوب مصوون. وفرس مقوود. وأما البصريون: فلا يعرفون هذا[١].

ويبدو أن هذه الظاهرة اللهجية كانت شائعة في بني يربوع وبني عقيل، كما هي موجودة أصلا في بني تميم.

ولعل ذلك للصلة القوية بين تميم وبين هؤلاء من جهة ومن جهة أخرى فإن بني يربوع إن هم إلا بطن من حنظلة من تميم[٢].

ولأجل ذلك فلا تناقض في نسبة هذه الظاهرة إلى هؤلاء أيضا، وأما عزوها لعقيل، فعقيل غير تميم ولكن مساكنها عن كثب من مساكن تميم فلا غَرْوَ إن تأثرت عقيل بمجاوريهم من تميم في تلك الصيغة، ثم إن عقيلا من القبائل المتبدية كتميم[٣].

ولعل ما دفع النحويين إلى اعتبار شذوذ تلك الصيغ أو ندورها أو قلتها هي الثقل الناتج عن الضمة لا سيما وبعدها واو، وإنما أتموا في الياء لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الفتحة[٤].

****

(١) أدب الكاتب ٤٤٧- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) جمهرة الأنساب ١٨٧.

(٣) انظر سبائك الذهب منهم كانوا يسكنون في نواحي البحرين وما إليها من بلاد. أما عن تميم فقد قال في العبر: وكانت منازل تميم بأرض نجد دائرة من هناك على البصرة واليمامة وامتدت إلى العذيب من أرض الكوفة ثم تفرقوا بعد ذلك في الحواضر وورث مساكنهم غزية من طيء ونفاجة من بني عقيل.. السبائك ٢٦.

(٤) المنصف ٣: ٢٨٤. المقتضب ١: ٢٤٠. الكتاب ٢: ٣٦٣.